طاولة المدى الاقتصادية

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

4
صفحة

ملحق اقتصادي يعنى بطاولة المدى الاقتصادية

وزير الكهرباء : الانفراج الكبير في الازمة سيكون بين عامي ٢٠١١-٢٠١٢

سماحة السيد هاني فحص شارك في طاولة المدى الاقتصادية

خطة عشرية لمشاريع الكهرباء

وستكون هنالك نتائج قريبة خلال هذا العام وبشكل واسع وخلال الأعوام المقبلة إن شاء الله، المشاريع في عام ٢٠٠٧ التي تم وضع حجر الأساس لها وتم تنفيذها وضعت جغرافياً أووضعت على أساس توزيع أنواع الوقود جغرافياً أو في المحافظات، وتم توزيع المحطات الجديدة على المحافظات بشكل تتناسب مع كمية الوقود المتوفرة، وهذا ما تم في عام ٢٠٠٧ من خطة استراتيجية تم وضع أساسها بالتنسيق مع منظمات دولية ومنها الأمم المتحدة في نهاية عام ٢٠٠٦، وكان وزير النفط ووزير الموارد المائية ووزراء آخرون في الأردن لمناقشة الخطة خلال عشر سنوات قادمة، من ٢٠٠٦ الى ٢٠١٦ هذه الخطة وضعت بعد ٣٠عاماً، من وضع الخطة التي سبقتها، حيث وضعت أول خطة للكهرباء في عام ١٩٧٦، وقد قدمت من شركة ايكرز الكندية، وخطتنا هذه طموحة جدا ومنسقة مع وزارة النفط في تحديد احتياجات محطات الكهرباء من النفط بأنواعه والغاز في عام ٢٠٠٨.. أيضاً هنالك محطات جديدة وتم توزيعها جغرافياً بناء على مايتم توفيره من أنواع الوقود، وفي عام ٢٠٠٩، ٢٠١٠ اعتمادا على توزيع أنابيب النفط بأنواعه وتوزيع محطات الكهرباء مشاركة مع أنابيب النفط لغرض تقليل الاستثمار في البنى التحتية من وزارة النفط المجهزة لوزارة الكهرباء.. سيتم تحقيق هذه الخطة بشكل كبير من توفير موارد مالية، في السنتين الماضيتين، كانت الموارد المالية الى حد ما غير كافية بالرغم من عدم امكانية تنفيذها لأسباب كثيرة أخرى، منها آلية تنفيذ وصرف مبالغ الخطة الاستثمارية نتيجة وجود البيروقراطية الكبيرة في مفاصل كثيرة من الدولة ومنها في وزارة التخطيط ووزارة المالية والبنك العراقي التجاري والبنك المركزي العراقي، وتنظيم العمل بين TBI الذي هو بنك التجارة مع البنوك المراسلة الخمسة.. هذه العملية الطويلة والمعقدة تتطلب عملية قيصرية لغرض ازالة هذه العقبات في تنفيذ الخطط الاستثمارية، ولهذا فإن المحافظات والأقاليم عملها طموح جدا، وخاصة المحافظات ولكن هنالك عقبات.. قرر السيد رئيس الوزراء في احدى الجلسات بأن تتم اعادة اصدار تعليمات تنفيذ الخطة، ولهذا صدرت التعليمات في ٢٠٠٨ أهمها تعليمات رقم (١) اتنفيذ الخطة.. إن شاء الله عندما يتم تنفيذ الخطة الاستثمارية بشكل كامل وتشجيع الشركات وهذا مانعمل به بلقاءات ثنائية مع دول كثيرة في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا في العام الماضي وهذا العام، والبرازيل وجنوب أفريقيا وكوريا واليابان والصين ودول أخرى من أوربا، سيكون هنالك تشجيع للمشاركة في البناء أو ارساء البنية التحتية، وسبب عدم دخول الشركات في بناء هذه المؤسسات الكبيرة ساهم بشكل كبير على الاعتماد على المنشآت السابقة واعادة صيانتها وتشغيلها وهي لا تكفي بشكل كبير بل تغطي ٦٠ أو ٦٥٪ من حاجة العراق وعندما تتم اعادة المهجرين والمسافرين واعادة الصناعة التي كانت تشكل نسبة ٢٤٪ ستتم زيادة الطلب بشكل كبير قد يصل بين ١٨ الى ٢٢ ألف ميكاواط خلال السنة القادمة، أما الآن فلا يزيد الطلب كما أسلفت على ٩,٨ الى ١٠,٢ ألف ميكا واط.. عند اعتماد هذه الخطة سيكون باذن الله مابين عامي ٢٠١١ الى ٢٠١٢ انفراج كبير أو تغطية كبيرة بنسبة عالية جدا لتغطية احتياطات المواطن من الكهرباء، وكما وضحت فإن الخطة التي وضعت من عام ٢٠٠٧ الى عام ٢٠١٦ تتطلب موارد مائية وتخصيصات كبيرة.. التخصيصات التي تمت الموافقة عليها من وزارة التخطيط، لا تزيد على ملياري دولار سنويا كخطة عليا، ولكن احتياج الكهرباء بين الأعوام ٢٠٠٨ الى ٢٠١١ سيصل بين مليارين الى ٤,٥ مليار، فعندما تكون فقط ملياري دولار من تخصيصات الدولة للخطط الاستثمارية، سيكون هنالك نقص بحدود ٢,٥ مليار دولار سنويا، ويتم التعويض أما من خلال الاستثمار، وهذا الأمر يثير أسئلة كثيرة، فهل سيكون هنالك استثمار لغرض الاقتصاد، أم يكون هنالك استثمار لغرض السياسة، هنالك مؤشرات كثيرة عن طرق الاستثمار في العراق، حالياً تم الايعاز الى سبع شركات عالمية وسيتم تقديم عروضها خلال اسبوعين من الآن لغرض بناء موديل رياضي واقتصادي بأنواع الاستثمار..

قانون للكهرباء على غرار قانون النفط

كيف يكون الاستثمار في العراق؟ هل يعتمد على قانون الاستثمار فقط أم يتم تطويره ويلحق بقانون الكهرباء —وليس وزارة الكهرباء —كما هو قانون الهايدروكاربونات.. تم تنفيذ مشروع من خمسة مشاريع في العراق، وحاليا قدم البنك الدولي مؤشرات عن هذه المشاريع المنجزة التي هي مشروع أربيل للاستثمار من قبل شركة ماس الاردن في أربيل وشركة ماس الأردن في السليمانية وشركات أخرى.. هنالك مؤشرات عن نوعية الاستثمار ومشاكل قد تكون مستقبلا بسبب عدم خضوع هذه الاستثمارات الى المؤشرات القانونية على تنفيذ هذه المشاريع.. سيتم اطلاق خمسة مشاريع للاستثمار لتغطية النقص في تنفيذ التخصيصات.. السيد وزير النفط أعطانا أملا كبيراً في زيادة الانتاج انشاء الله وزيادة الموارد، وهذا ماتم توقعه في الربع الأول من عام ٢٠٠٨ بتحققات كبيرة في الموارد المالية نتيجة بيع النفط، وهذا سيؤثر كثيرا ومن خلال الموازنة التكميلية لنصل الى المبلغ المطلوب وهو ٤,٥ مليار وقد وعدني السيد وزير المالية بإطلاق مبلغ مليار اضافة الى ماتم اطلاقه وهو ١,٣ مليار لعام ٢٠٠٨، وهذه ال٢,٣ مليار لاتكفي أيضا لتنفيذ مشاريع التنمية في الكهرباء.. النقطة المهمة الأخرى التي يجب أن يتم اعتمادها في توفير الطاقة الكهربائية.. لدينا وبالتنسيق مع وزارة النفط غاز يحرق حاليا بكميات كبيرة تصل الى (الانتاج بحدود ٤٥٠ مليون قدم مكعب) يوميا، يتم استخدام جزء كبير منه والمتبقي يحرق بسبب عدم توفر البنى التحتية لاستخدام هذا الغاز، وايضا هنالك حقول غاز (المنصورية، عكاز) ونأمل أن يكون هنالك تنسيق في استثمارها التي تصل الى ٥٥٠ مليون قدم مكعب في عكاز و٣١٠ الى ٣٣٠ مليون قدم مكعب في المنصورية، هذه الحقول قد تكون هي الحقول المهمة لتوريد الغاز لمدينة بغداد حصرا، حيث هنالك ٧ ملايين نسمة في العاصمة بغداد تحتاج ما لا يقل عن ٤ آلاف ميكاواط فقط، خلال السنة القادمة وهذا يتطلب بناء ثلاثة آلاف ميكا واط كون بغداد لا يوجد فيها انتاج للطاقة الكهربائية فبسبب سياسة النظام السابق يكون انتاج الطاقة الكهربائية خارج مناطق بغداد أساسا ولهذا تعرضت خطوط نقل الطاقة الكهربائية بين هذه المحطات وبغداد الى التدمير في أحيان كثيرة.. حاليا التركيز على مدينة بغداد حيث هنالك مشاريع جديدة منها خمسة مشاريع تحت التنفيذ نأمل أن تكتمل خلال هذا العام وبداية العام القادم ومنها: محطة القدس ٢٥٠ ميكاواط، محطة الصدر ٣٠٠ميكاواط، محطة شمال بغداد التي ستكتمل خلال أيام ٦٠ ميكاواط، محطة جنوب بغداد ٤٠٠ ميكاواط، محطة المسيب ٥٠٠ ميكاواط، محطة جنوب بغداد البخارية ١٠٠ ميكا واط ومحطة الحرية ١١٠ ميكا واط.. مع اليوسفية التي تنتج٦٣٠ ميكاواط، نسب في الانجاز كبيرة وسيكون هنالك استئناف في العمل ويتم اكماله خلال سنة ونصف، تم توقيع عقود كثيرة جدا منها محطة واسط ٣٤٠ ميكا واط، منها محطة الهارثة ٤٠٠ ميكا واط، في يوم الأربعاء ٢٠٠٨/٥/٧ سيتم احالة مشاريع أربع محطات كبيرة، وهي: محطة الرميلة (٦ وحدات) في ١٢٥، ومحطة الديوانية (وحدتان) في ١٢٥، تم توقيع عقود وتمت المباشرة بالتنفيذ حاليا.. في محطة النجف حاليا تحت الانجاز ٢٥٠ ميكا واط، والحيدرية ٣٠٠ ميكاواط ومحطات أخرى منها: دبس تحت الانشاء ٣٠٠ ميكا واط في شمال كركوك، ومحطة العظيم حاليا تحت الانشاء ٢٧ ميكاواط، اضافة الى محطات صغيرة متوزعة وهي محطات الديزلات التي تعتمد على الوقود الثقيل ٣٣٠ ميكاواط خلال ستة أشهر منذ الآن..

مشروع استغلال الغاز المحروق

هذه المحطات كلها لاتكفي للعراق ما لم يتم وضع سياسة طاقة، وهذا مايتم العمل به بين وزارتي الكهرباء والنفط لاستغلال الغاز المحروق المصاحب الذي قد يصل الى نسبة انتاج كبيرة بسبب انتاج النفط الخام، وحقول كثيرة كما تم توضيحها ذات الجدوى في استثمار الغاز في هذه المناطق.. هنالك طريقتان للاستخدام تم اعدادها من قبل شركتين كبيرتين هما: شركة شل وشركة جي. أويرل كاز، وتمت نقاشات كبيرة مع هاتين المؤسستين لاعتماد فلسفتين لانتاج الطاقة الكهربائية من الغاز الذي يحرق أو الغاز المصاحب مستقبلا، أما بتوزيع الطاقة حيث انتاج محطات كهربائية قريبة من انتاج حقول النفط والغاز باستخدام الغاز المصاحب، أو تجميع الغاز كاملا ومعالجته لانتاج الغاز المسال الذي أشار اليه الدكتور الشهرستاني للاستخدامات المنزلية وانتاج الطاقة الكهربائية من الغاز الجاف.. هذه حقيقة تتعلق بانتاج الطاقة الكهربائية من انتاج النفط، وكمية الكهرباء المنتج من النفط الخام، وهذه السياسة التي نعتمدها سوية كلجنة طاقة بعدم استخدام النفط الخام في انتاج الطلقة الكهربائية.. للطاقة الكهربائية محطات، الطاقة الكهربائية البخارية يجب أن تعمل على النفوط الثقيلة وعلى الوقود الثقيل وعدم استخدام الغاز وعدم استخدام النفط الخام في الانتاج، أما الغاز فيستخدم في المحطات الغازية فقط.. المحطات البخارية في العراق قد يتوقف انشاؤها في المنطقة الجنوبية خاصة على حوض الفرات —من كربلاء جنوبا الى البصرة — بسبب انخفاض الموارد المائية وارتفاع نسبة الأملاح.. انخفضت الموارد المائية بشكل كبير بحيث وصلت الى قدرات لايمكن فيها تشغيل المحطات البخارية، ولذلك ندوة الحصاد المائي القديمة في عام ٢٠٠١ أعتمدت للسنوات القادمة الى حد عام ٢٠٢٥، انخفاض نسب ايرادات الماء بحدود أكثر من النصف سنويا، وهذا يؤثر على اعتماد المياه فقط لأعمال السقي والشرب وليس لأعمال الصناعة، واستخدام البدائل، ان انخفاض كميات المياه في نهري دجلة والفرات يعني ارتفاع نسبة الملوحة في مياه دجلة والفرات، وعندما ترتفع درجة الملوحة لايمكن استخدامها بشكل صحيح لانتاج الماء المعالج.. فارتفعت نسبة الملوحة في الناصرية من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ ووصلت الى (٧٠٠٠ ppm) يعني جزء بالمليون) أما في دجلة فأقل من ذلك بكثير حيث وصلت الى بغداد ٧٥٠ الى ١٠٠٠ ونأمل أن لا ترتفع كثيرا.. عند انخفاض الموارد المائية يجب أن تفكر الحكومة العراقية باستخدام بدائل أخرى في الزراعة وفي وسائل وطرق الري لتقليل الضياعات، واعتماد مصادر المياه فقط في الترشيد في السقي والشرب.. أما الصناعة فيجب أن تعتمد على طرق أخرى بديلة.. وشكرا لكم.

مناقشات المشاركين

علق الزميل حسام الساموك مدير الندوة قائلا: شكرا جزيلا للسادة الوزراء في تجربة جديدة نعتز بها جميعا، أن يحضر ثلاثة من وزراء الحكومة للحديث في أمور الطاقة التي يبدو انها الشاغل الأكبر الآن في حياة المواطن العراقي.. بعد أن استمعنا بشوق ولهفة لأرقام كنا نتمنى باستمرار أن نستمع اليها من لدن المعنيين مباشرة، وفي أعقاب ما انتهوا اليه سنفتح باب المناقشة وسأتجاسر وأعطي أولا ملاحظات بسيطة أستفسر بها في الواقع عن المعلومات التي طرحها خصوصا وزير النفط ووزير الكهرباء.. واذا سمح لي السيد وزير النفط حيث تفضل وأشار الى حاجات العالم من النفط حين قسمها الى بلدان متطورة ومتحولة ونامية وتحدث عن الحاجات المستقبلية في ضوء زيادة الطلب نتيجة حاجة النمو، ولكنه لم يشر الى مسألة أعتقد انها مهمة وأجهل ترتيبها عنده وعند وزارته وهي مايقال عن نضوب الطاقة، يعني هنالك أخبار تتحدث عن نضوب الطاقة في بلدان عديدة، حتى يقال ان سوريا قد نضبت فيها الطاقة بنسبة ٥٠٪ وتحديدا انتاجها من النفط مع انها ليست بلدا مهما كمنتج للنفط، ولكن يقال ان الولايات المتحدة حسب قراءة معينة لبعض الجهات، تؤكد على ان الولايات المتحدة مقبلة على نضوب ربما نهائي في سنة ٢٠١٤.. أما النقطة الثانية فهي ما تحدث وزير النفط عن موضوع البلدان التي ستزيد حاجاتها للنفط وخاصة الصين —حيث تحدث عن الصين وقال ان حاجتها ستزيد ربما الى ١٥ أو ٢٠ مليون برميل يوميا خلال العشرين سنة القادمة، وأعتقد انه يقصد الدول النامية عموما، ولكنني مثلا قرأت ان الحالة بالنسبة للصين تحديدا وبالتأكيد بعدها تأتي الهند وربما البرازيل حيث سيقفز معدل النمو عند كل منها الى الرقمين الى ما فوق ال١٠٪.. الصين في آخر الاحصاءات يشار الى ان استخداماتها للنفط قد زادت بنسبة ٢٥٪ عما هي عليه في الربع الأول من عام ٢٠٠٧ أي زيادة الربع الأول من عام ٢٠٠٨ مقارنة مع ٢٠٠٧ كان ٢٥٪ فاذا كانت هذه ال٢٥٪ خلال هذه السنة، فكيف ستكون خلال السنوات المقبلة، أما بالنسبة لموضوع الكهرباء فتحدث وزير الكهرباء عن الطاقة الشمسية في العراق وأشار الى تجربة نعتز بها، واشار الى عقود تم البت بها، والواقع انني قد سمعت ان هذه العقود مع جهات محلية لا أدري ان كانت هذه المعلومات صحيحة أم لا.. شكرا جزيلا... ثم تحدث الأستاذ باسم جميل انطون نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال فقال: شكرا لمؤسسة المدى وللسادة الوزراء لهذه الندوة الشيقة.. تحدث السيد وزير النفط عن خزين الطاقة.. هل هنالك مسح عالمي لخزين الطاقة؟.. ثم ان الشيء الذي يبعث على الأمل ان وزير النفط وقد كنا معا قبل أكثر من سنة في ندوة وكانت توجهاته بشكل آخر، والآن يركز على الاستثمار المحلي وهذا الشيء يبعث على الأمل.. قانون النفط والغاز لم نتطرق له فهل تم الاستغناء عن هذا الموضوع في الوقت الحاضر، لان هنالك امكانيات وطاقات محلية وكادراً عراقياً متمكن يستطيع أن يعوض عن الشركات النفطية التي ستأتي وتستثمر في العراق وبذلك يتم توفير المبالغ اللازمة للعملية.. الموضوع الآخر بالنسبة للسيد وزير الموارد المائية حيث لم تذكر البحيرات الأخرى في جنوب العراق فهل من غير الممكن انتاج الطاقة من هذه البحيرات مثل الرزازة، الثرثار، الحبانية؟.. فيما يخص الكهرباء وقد استعرضنا ذلك في ندوة سابقة للمدى، فالهدر الذي حصل جراء انفاق المواطن للحصول على الطاقة الكهربائية كبير، فلو احتسبت كلفة المولدات التي نصبت في المنازل بما لايقل عن ١١الى ١٢ مليون مولدة صغيرة، الوقود المستهلك، الأسلاك التي تمد التلوث الذي ينتج جراء اشتغال تلك المولدات، الخسائر البشرية جراء حوادث الحريق الناجمة عن تلك الاستخدامات، كلفة صيانة تلك المولدات.. وفي دراسة أعددتها توصلت الى ان العراق انفق في هذه العملية مايقارب ١٨ مليار دولار بعد السقوط وهذا مبلغ كبير.. ومن ثم عندما يحتسب انفاق العائلة العراقية على هذه العملية وكم هو دخل العائلة.. مبالغ ضخمة.. وبرغم ان الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات لا يعطي أرقاماً دقيقة وصحيحة حيث يقيم الطاقة على ضوء ماتزودون به المواطن.. فيما يخص التوزيع الشبكي للغاز للاستغناء عن الطاقة، نحن اليوم أمام مشكلة، حيث ان بغداد تمتد أفقيا ولا يمكن تحقيق هذه العملية الا اذا كان البناء عمودياً ولدينا مايقرب من ٢,٥ مليون وحدة سكنية، وهذه العملية شبه مستحيلة في الوقت الحاضر.. والسؤال الذي يحيرني ويحير كل مواطن هو: متى تحل مشكلة الكهرباء في العراق؟ وماهو دور القطاع الخاص؟ اذ لدينا من الأخوان في القطاع الخاص من يقوم بتأهيل محطات الكهرباء، أرجو أن يعطى دور للقطاع الخاص من الناحية العملية للمساعدة في حل هذه الاشكالية.. وشكرا جزيلا... ثم تحدث الدكتور ماجد الصوري قائلا: لدي سؤال واحد فقط.. وهو القدرة الاستيعابية للاستثمار لوزارة النفط والكهرباء، هنالك حديث على انه لا توجد قدرة استيعابية لوزارتي النفط والكهرباء، ولذلك فحسب علمي كانت طلبات وزارة النفط بحدود ٨ ترليون دينار، وخصص لها ترليون وخمسمائة وستون ديناراً أو ٢,٣ لا أذكر على وجه الدقة ووزارة الكهرباء كانت طلباتها بحدود ٤ ترليونات خصص لها ١,٣ أو ١,٥ ترليونات.. فما حقيقة هذا الموضوع من ناحية القدرة الاستيعابية على الاستثمار وتنفيذ المشاريع بالرغم من وجود امكانيات هائلة للدولة من الناحية المالية، وهنالك ٣٦ مليار دولار متراكمة من السنوات السابقة اضافة الى ذلك ان الكثير من المشاريع لاتنفذ في الوقت الذي نحن بأمس الحاجة الى الكهرباء والنفط.. وشكرا جزيلا....

ردود وزير النفط

اجاب الدكتور الشهرستاني على أسئلة ومداخلات الحضور حيث قال: السؤال الأول كان بخصوص مستقبل الطاقة الناضبة التي هي مصادرالطاقة الاحفورية،أو المقصود بها كما وضحنا، هي المصادرالتي تكونت في باطن الأرض على مدى مئات الملايين من السنين، وأكثر من مليار سنة ماضية وبالنتيجة هي تنضب نتيجة للاستخراج.. أكيد كمصدر ناضب وغير متجدد فان له عمراً زمنياً وسوف ينتهي كلما استخرج منه أكثر ولكن واقع الحال في العصر الذي نعيش باعتبار مقدار الطاقة المكتشفة في عام ١٩٨٠ كان متوقعاً أن تكون في العالم بأكمله بسبب النشاطات الاستكشافية في حينها وفي كل المجالات فحم ونفط وغاز، كان بحدود ١٧٠٠ مليار برميل، الآن يقدر النشاط الاستكشافي الاضافي بعد ربع قرن من تلك التقديرات، صار ٣٣٠٠ مليار برميل بمعنى صارت الضعف تقريبا، مجموع كميات النفط التي استهلكت خلال ال٢٥ سنة الماضية أقل من ٥٠٠ مليون برميل.. ومعنى هذا ان الكمية الموجودة هي أكثر بكثير مما كنا نخمنها قبل ربع قرن وأغلب مناطق العالم لم تستكشف حتى الآن وخاصة المحيطات.. نعم هنالك تقديرات أو تخمينات أو صور أقمار صناعية، ولكن أن تتكلم بثقة وتقول ان هنالك خزيناً أو احتياطياً بهذا المقدار، فهذا يحتاج الى عمليات حفر استكشافي اضافة الى الاستكشاف.. ولهذا فانني كنت حذرا وواضحاً بكلامي، فتكلمت عن ربع القرن الآتي ولا أتكلم عن القرون الآتية، خلال الربع قرن الآتي جميع المؤشرات تشير الى ان النفط سيبقى هو المصدر الأساسي للطاقة في العالم، لايمكن أن يستعاض أو يستبدل بأي مصدر آخر مهما كانت الجهود التي تبذل ومهما كانت الاجراءات التي تتخذ.. ستبقى دول الأوبك الوحيدة القادرة التي تلبي حاجة العالم من الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط لأن لا يمكن الاستعاضة عنها بمصدر آخر.. بالنسبة لاحتياجات الصين فقد ذكرت ان أكثر دولة نموا في العالم وستستمر الى ربع قرن آتي ونسبة الزيادة ستكون من ٦ ملايين برميل حاليا الى حوالي ١٦ مليون برميل يوميا وهذه محسوبة.. والصين سياستها الاقتصادية حكيمة، اذ لم تبن نموها على زيادة استهلاك الطاقة أو زيادة استهلاك النفط بشكل رئيسي وانما استهلاك الفحم المتوفر محليا في الصين وهو المصدر الأساسي للطاقة لديها، ولذا ناخذ بنظر الاعتبار حاجات الصين وحاجات الهند وحاجات أمريكا اللاتينية ودول الشرق الأوسط وهي الدول المتوقع أن تنمو أكثر في العالم.. والعراق سيكون اللاعب الأكبر والأساس، لان العراق من الدول التي لم تستكمل اكتشافاتها أولا وحتى الاحتياطات المكتشفة حاليا لا ننتج منها مايتناسب مع حجم هذه الاحتياطيات اذا ما قارناها بدولة مثل روسيا حيث تنتج ١٠ ملايين برميل في اليوم واحتياطاتها النفطية ثلث الاحتياطي العراقي، فليس هنالك نسبة وتناسب بين الاحتياطات العراقية والانتاج العراقي الحالي، ولذا فان العراق مرشح ليكون اللاعب الأساسي والأكبر ونحن في لقاءات مع الصينيين ومع الهنود كذلك، كان موقفنا واضحاً للجانبين ثبتناه في اجتماعاتنا، ان الطلب على النفط في المستقبل الآتي سيكون في هذه المنطقة في آسيا والمجهز الأساسي للزيادة المطلوبة هو العراق.. الاستثمار في القطاع النفطي مطلوب، وأنا ذكرت ان تكامل العراق مع الاقتصاد العالمي والانفتاح، هذه سمة العصر هذه حاجة واضحة ولا نقاش فيها... لاتوجد هنالك حاجة ماسة الآن الى تمويل خطة التطوير هذا العام والعام الآتي، أنا أذكر هذا الكلام حتى لا يشعر صانع القرار العراقي ولا المواطن العراقي بأن قدره وأهميته الاقتصادية معلقة بأموال الغير، نعم نحتاج الى تكنولوجيا الآخرين الى المعرفة العلمية التي عند الآخرين والى التعاون مع الآخرين والانفتاح والتعاون والتكامل مع السوق العالمية، لان مسألة الابتزاز للعراق تبدأ من هذه النقطة، فالمرابون على مدى التاريخ أن يشعر الانسان انه بحاجة الى ماله فيعتقد ان المال هو الحاكم.. أما بخصوص القدرة الاستيعابية للتخصيصات، فينبغي أن نفرق بين شيئين، أولا الحاجة.. هنالك قدرة استيعابية يتأثر بها العوامل الاقتصادية المختلفة.. امكانية موانئها على توفير المعدات المطلوبة، امكانيات مصارفنا على فتح الاعتمادات والتعامل معها بالكفاءة.. الكوادر الفنية المحلية المؤهلة والمتدربة يجب أن تكون موجودة، الطرق والجسور لنقل هذه المعدات، المواد الأولية المطلوبة —اسمنت وأنابيب —هذه المحددات لكل تنمية اقتصادية..ولهذا فان التجربة الصينية جديرة بأن نتعلم منها، التجربة الصينية الناجحة في مجال التنمية لا تستطيع حتى أن تنمو أكثر من ١٠٪.. العراق يعاني مشاكل في فتح الاعتمادات ومحاربة الفساد.. اذا أردت أن تحارب الفساد وهو مطلب وطني وتتشدد بوضع التعليمات، شئت أم أبيت فانك ستقيد وتحدد امكانية التوسع والتنمية وهذه تجربة الشعوب فهذا ليس اكتشافاً عراقياً.. اضافة الى ان أغلب الشركات غير راغبة بالمجيء الى العراق، وكل التنمية الحاصلة في العراق في الفترة الماضية هي بجهود عراقية وحتى الزيادات في الانتاج النفطي، فان جميعها بجهود عراقية اذ ليس هنالك أي شركات قد ساهمت بهذا الجانب.. لكن مع هذا لو نراجع أرقام نسبة تنفيذ الخطة الاستثمارية للعراق برغم التشويش الاعلامي وحتى التقارير التي ترفع للكونغرس ومصادر التشويش كثير منها من واشنطن ومع الأسف الشديد، الخطة لعام ٢٠٠٧ نفذت بنسبة ٦٣٪ من الخطة الاستثمارية، وهي أعلى نسبة خلال الفترة الماضية.. ونحن في وزارة النفط في الربع الأول من هذا العام وبرغم تأخر اقرار الميزانية الا بعد شهور ومع كل هذا فنحن الآن نفذنا ٣٥٪ من الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ خلال الربع الأول من هذا العام.. هنالك طفرات وتقدم كبير في هذا المجال.. سألني أحد الأخوان عن قانون النفط والغاز.. هذا القانون الخلاف حوله كان خلافاً سياسياً وليس خلافاً على مفاصله وبنوده وأسسه والمسودة التي أقرت في شباط ٢٠٠٧ مازالت هي الأساس واتفقت أغلب الأطراف الآن الى العودة الى مسودة شباط ٢٠٠٧ ومحاولة المضي به قدما في مجلس النواب وهذا ماتسعى اليه وزارة النفط...

ردود وزير الكهرباء

علق وزير الكهرباء قائلا: فيما يخص السؤال المتعلق ب الجهات المحلية لتنفيذ الخلايا الشمسية.. نعم انجزنا المشروع بمشاركة القطاع فيما يخص هذا المشروع، والخلايا الشمسية هي خلايا تجميعية تأتي من دول عديدة، وهي تتكون من ثلاثة أجزاء المصنع المحلي يقوم بتجميع هذه الأجزاء، اذ لاتوجد شركة في العالم تنتج الخلايا الشمسية بشكل واحد.. لقد قمنا بدراسة اشتركت بها وزارة الكهرباء مع وزارة العلوم والتكنلوجيا ووزارة الصناعة كلهم اجتمعوا على تحديد المواصفات الفنية.. اخوان يجب أن تكون هنالك ثقة بوزاراتكم، في علمائكم وفي مؤسساتكم، هذه الثقة حاليا شبه مفقودة، وحاليا ترمى أحجار كثيرة على جهات كثيرة.. وبسبب عدم وجود الوقت الكافي للقاءات الاعلامية بسبب العمل المضني ثمة تركة ثقيلة.. حيث تدمرت البنى التحتية في حرب١٩٩١ بنسبة ٩٧٪ وتم اعادتها بامكانيات عراقية محدودة، في عام ١٩٩٤ بدأ التدمير الثاني انهيارات وعدم وجود مواد احتياطية —مذكرة التفاهم بدأت عام ١٩٩٧ وكانت فيها مؤشرات كثيرة، عام ٢٠٠٣ تدمرت ثانية بشكل أكبر، حاليا كل ماموجود هو بأيدي عراقية مخلصة، وخلال منتصف هذا العام ستبدأ طفرة نوعية، تحسن الوضع الأمني أثر بشكل كبير، الشركات العالمية حتى الآن بدأت قبل يومين عند لقائي بممثل شركة GE وممثل شركة سمنز بالعالم، الآن وافقوا على توريد معدات لبناء محطات الكهرباء في العراق، بمعنى انهم ومنذ عام ١٩٩١ وحتى الآن لم يوافقوا والآن وافقوا على حرب وحصار ثم عدم استقرار وأمن متردد.. وهذه المعلومات أرجو أن تتوضح للمواطن.. قدمت وزارة الكهرباء ١١٠٠ شهيد من خيرة العلماء والعاملين في هذا القطاع.. أما بخصوص المحطات الكهرومائية، فانها تعمل بمفهوم ارتفاع منسوب المياه التي هي السدود، أما البحيرات فهي دائما في منخفضات أي ان الفكرة بالعكس تماما.